

صمت السبسي يطيل الترقب بشأن القانون الانتخابي المعدل

المماطلة خرق للدستور وتعطيل لعمل هيئة الانتخابات

انتهت الجمعة الأجل التي يمنحها الدستور التونسي لرئيس البلاد للإمضاء على التعديلات التي أدخلت على القانون الانتخابي، وهو ما عمق الجدل والغموض بشأن مصير تلك التعديلات التي تمنع مترشحين محتملين من الترشح للانتخابات القادمة.

تونس - يعمق صمت الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الغموض المحيط بالتعديلات على القانون الانتخابي، المقيمة للجدل، وتترقب الأوساط السياسية منذ الأسبوع الماضي الخطوة التي سيخضعها الرئيس بشأن تلك التعديلات، وما إذا كان سينفذ مرشحين محتملين للانتخابات القادمة تقصيم التعديلات الجديدة.

ولدى الرئيس مهلة خمسة أيام لرد الطعن وإعادة التعديلات إلى البرلمان، وإلا فعليه في غضون تسعة أيام أن يصادق على رد الطعن وتوقيع القانون الانتخابي بنسخته المعدلة.

وانتهت الاثنين، أجال النقض والجمعة، أجال التوقيع على القانون الانتخابي المعدل وهو ما فتح الحديث عن خرق رئاسة الجمهورية للدستور.

وتسببت أخبار خلال الأيام الماضية أن الختم قد تم والنشر سيكون في عدد الجمعة من الرائد الرسمي للبلاد التونسية، وهو الأمر الذي لم يحدث.

الاتحاد العام التونسي للشغل يحدد اعتراضه على التعديلات التي شملت القانون الانتخابي ويدعو إلى تحييد المساجد والإدارات قبل الانتخابات

وتفرض التعديلات شروطا جديدة على المرشحين من بينها عدم توزيع مساعدات مباشرة على المواطنين وعدم الاستفادة من "الدعاية السياسية".

ومن شأن ذلك استبعاد مرشحين كبار على غرار سيدة الأعمال الفة التراس رامبورغ، وقطب الإعلام نبيل القروي، مؤسس قناة نسمة الذي بنى شعبيته من خلال حملات خيرية تلفزيونية والملاحق بتهمة تبييض الأموال.

وقد عارض نحو خمسين نائبا التعديلات معتبرين أنه يستحيل تعديل

فايز السراج يسترضي الإسلاميين لتجنب التصعيد معهم

طرابلس - يحاول رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج استرضاء الإسلاميين الذين صدعوا من انتقاداتهم لطريقة تعامله مع معركة التصدي لمساعي الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر لتحرير طرابلس.

ويعد مدير مكتب رئيس المجلس الرئاسي يوسف أحمد المبروك بمراسلة لمدير مكتب وزير الخارجية نقضي بضرورة مخاطبة البعثات الليبية في الخارج بتقديم كافة التسهيلات لجرح قواتهم المقاتلة في طرابلس.

ونصت المراسلة على صرف مكافأة مالية أسبوعية لكل جريح تعادل مبلغ 200 دولار أميركي بعملة البلد المتواجد فيه.

وأكدت المراسلة أن هذا الأمر تم بناء على تعليمات السراج بضرورة مخاطبة



ثقة منعدمة



صمت محير

وقاد الاتحاد بمعونة منظمات وطنية، حورا وطنيا في عام 2013 بين الفرقاء السياسيين في السلطة والمعارضة جنب البلاد الإنزلاق إلى الفوضى خلال فترة الانتقال السياسي. وأفضى الحوار إلى وضع حكومة غير متحيزة تولت تنظيم انتخابات نزيهة وديمقراطية في 2014.

وقال الأمين العام للاتحاد نور الدين الطوبوبي في وقت سابق إن المنظمة لن تقف موقف المتفرج في انتخابات 2019 في ظل الأزمة الاقتصادية والتوتر الاجتماعي اللذين تشهدهما تونس. وتعدّد الاتحاد بإعداد برنامج اقتصادي واجتماعي ليكون مرجعا للعمال والنقائبيين في اختيار الجهات التي ستتمثلهم في البرلمان. كما تعهد بأن يكون أحد أهم الضمانات لإنجاح العملية الانتخابية والحرص على شفافيته ونزاهتها.

وأوضح في بيانته "تشدد على وجوب تحييد الإدارة والمساجد والأمن والنساي بها عن التوظيف السياسي والتوقف عن اتخاذ أي قرار يخص التسميات والتعيينات والوظائف في كل المستويات في انتظار تشكيل حكومة منبثقة عن انتخابات نزيهة وشفافة".

وتاريخيا يتمتع الاتحاد بنفوذ سياسي واسع في البلاد منذ فترة النضال ضد الاستعمار الفرنسي، علاوة على دوره النقابي والاجتماعي.

وكان شريكا في بناء دولة الاستقلال منذ حقبة خمسينات القرن الماضي، لكنه اصطدم لاحقا وفي أكثر من مناسبة بالسلطة عبر احتجاجات وأعمال عنف في الشوارع كلفته قتلى في صفوفه على أيدي قوات الأمن، في أحداث يناير 1978.

المناخ السياسي والانتخابي، وإن لزم الأمر من خلال استفتاء الشعب حول هذه المسألة المصرية مع الحرص على عدم المساس بالروزنامة المحددة للانتخابات".

وجدد الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) اعتراضه على التعديلات التي شملت القانون الانتخابي.

وطالب الاتحاد العام التونسي للشغل الجمعة، بتحييد المساجد والإدارة قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات التشريعية المقررة في أكتوبر المقبل.

ودعا الاتحاد الذي يضم حوالي 800 ألف منخرط من العمال عقب اجتماع هيئته الإدارية، الحكومة الحالية إلى التوقف عن التعيينات في المناصب المهمة وبيان تكون المساجد محايدة.

وكان الآلاف من المواطنين والسياسيين، والأحزاب والمنظمات الوطنية والجمعيات قد وقّعوا على عريضة موجهة إلى الرئيس قائد السبسي، أكدوا فيها رفضهم لتغيير القانون الانتخابي.

واعتبروا في هذه العريضة التي وصل عدد الموقعين عليها أكثر من 80 ألف شخص، أن التعديلات على القانون الانتخابي هي "بمنايا إفراغ للعملية الانتخابية من كل معاني التنافس والاختيار وهي منافية لكل المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية وشفافة وحرية وسالبة لإرادة الملايين من الناخبين والمواطنين".

وطالبوا الرئيس قائد السبسي "باستخدام صلاحياته الدستورية للحفاظ على وحدة التونسيين وسلامة

صمت محير

المحلي بحكومة الوفاق جمعت الحساب المصرفي للبلدية بمصرف الجمهورية. وأشار إلى أن تجميد الحساب محاولة للضغط على المجلس وإجباره على اتخاذ موقف معاد للقوات المسلحة.

وأوضح أن حكومة الوفاق تحاول لي نزع المجلس البلدي مستغلة حاجته للمال من أجل تنفيذ المشاريع والاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين.

وأكد أن المجلس البلدي لن يعدل عن موقفه الداعم للقوات المسلحة التي حاربت الإرهاب وفرضت حالة من الأمن كان الجنوب محروما منها لسنوات، لافتح حساب مصرفي جديد بعد التنسيق مع وزارة الحكم المحلي بالحكومة المؤقتة.

سعر الدولار في السوق السوداء الذي اقترب من 10 دینارات نهائية 2017.

واعتبر مراقبون أن التصعيد نابع من مضاويف جدية لدى الإسلاميين من عقد السراج لاتفاق مع الجيش يخرجهم من المشهد، لاسيما في ظل تواتر الحديث عن فتح مستشارين للسراج للقوات تواصل مع القيادة العامة للجيش.

وبالإضافة إلى إلحاحهم المستمر على الإغداق على الميليشيات لإغرائها ماليا للاستمرار في القتال والدفاع عن وجودهم، يضغط الإسلاميون على السراج في اتجاه معاينة المناطق الداعمة للجيش ماليا وهو ما يبدو أنه انصاع إليه.

وقال عميد المجلس البلدي لبلدية سبها حامد رافع الخيالي إن وزارة الحكم

محسوبا على الإسلاميين الذين يطالبون بضخ المزيد من الأموال من أجل التصدي للجيش رغم إعلان السراج في بداية المعركة صرف أكثر من مليار ونصف المليار دينار (حوالي مليار دولار) على الحرب.

وهو ما أثار دهشة الليبيين الذين أرهقتهم أزمة السيولة وغلاء الأسعار وسط توقعات بأن تكون كل تلك الأموال موجهة لتأجير المقاتلين وخاصة من مدينة مصراتة التي تشارك بقوة في الحرب.

وعانى الليبيون في مختلف مناطق البلاد طيلة السنوات الماضية من الأزمة الاقتصادية، حيث عجزوا عن سحب مرتباتهم من البنوك بسبب شح السيولة وسط ارتفاع مشط للأسعار نتيجة ارتفاع

شككت في جديته في التصدي لدخول الجيش إلى العاصمة.

والفأثناء أكد "تجمع ثوار تجاوراء" المحسوب على تيار الإسلام السياسي أنه قام بدعوة عدد من أعيان وحكام ونشطاء المجتمع المدني بالمنطقة الغربية لإجتماع السبت سببحت فصل الحكومة عن المجلس الرئاسي وتغيير بعض المناصب الحساسة، إضافة إلى تغيير لجنة الطوارئ التي شكلها السراج في بداية المعركة التي انطلقت في 4 أبريل الماضي.

وتحدثت أنباء عن انقسامات داخل معسكر حكومة الوفاق منذ بدء معركة تحرير طرابلس حيث يقود السراج التيار المدني المعتدل في حين يقود وزير الداخلية فتحي باشاغا تيارا متطرفا

الجيش يستعد للهجوم الحاسم لاستعادة طرابلس

الأمّن مسؤولياته تجاه ما يجري من أحداث وعدوان على العاصمة طرابلس.

وأضاف سيالة في رسالة وجهها إلى رئيس المجلس، أن التصعيد الذي تقوم به قوات الجيش التابعة للقيادة العامة بقيادة المشير خليفة حفتر، "وقصفها للمنشآت المدنية من مطارات وغيرها والتي كان آخرها مستشفى ميداني بمدينة السواني جنوب العاصمة طرابلس، يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان".

ويرفض الجيش تلك الاتهامات ويؤكد أنه يستهدف فقط الشق العسكري من مطار معتيقة الذي تنطلق منه طائرات تركية مسيرة لكصف مواقعه.

معسكر اليرموك بمحور خلّة الفرغان جنوب العاصمة طرابلس.

ويحشد الجيش منذ نحو أسبوعين لهذه المعركة المفصليّة، حيث نشرت صفحات تابعة للقيادة العامة للجيش مقاطع فيديو تظهر ارتالا عسكرية ضخمة في طريقها نحو العاصمة.

ومساء الخميس قال مجلس الدولة (مجلس استشاري مؤكّن من نواب المؤتمر الوطني الإسلاميين) إن لديه "معلومات استخباراتية تشير إلى هجوم وشيك لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على العاصمة طرابلس".

والجمعة طالب وزير الخارجية بحكومة الوفاق محمد الطاهر سيالة، رئيس مجلس الأمن الدولي غوستافو ميزا كوادرا، بضرورة تحمل مجلس

طرابلس - يستعد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر للهجوم الحاسم لتحرير طرابلس من الميليشيات بعد أن استكمل المرحلة الأولى من المعركة.

ودعت غرفة عمليات الكرامة الجمعة "كافة شباب العاصمة للاستعداد لساعة الصفر وتنظيم التعاون بين الأحياء والمجموعات للانقضاض على الميليشيات المختبئة والهاربين من الجهات الذين يحتلون المدينة".

نوّهت إلى أن بيانها الذي نشرته على صفحتها بموقع فيسبوك هو أيضا "بمنايا إنذار أخير للذين هم من خارج العاصمة للعودة إلى مناطقهم".

وتحدثت الغرفة العسكرية عن التفاف قوات الجيش الجمعة ووصول



ثقة منعدمة